# الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار(ANDI) كآلية لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز الأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انعاش الاقتصاد الوطني؛ ما دفع الدولة الجزائرية الى مضاعفة جهودها من خلال اصدار مجموعة من القوانين والمراسيم وانشاء مجموعة من الوكالات واتخاذ مجموعة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية سعيا منها الى دعمها، تطويرها، تنظيمها وتشجيعها لجعلها أكثر فاعلية في النهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار أصبحت لها مكانة ودور فعال في السياسات الاقتصادية الوطنية المساعدة في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الكلمات المفتاحية:** الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ANDI.

**Résumé :**

Cette recherche vise à apparaitre l'importance qui est accordée Le secteur des petites et moyennes entreprises dans l'économie nationale; le paiement de l'État algérien à redoubler d'efforts par une série de lois et de décrets, de créer un groupe d'organismes et d'adopter un ensemble de politiques économiques et sociales Afin d'appuyer, de développer, de l'organiser et de les rendre plus efficaces afin de la rendre plus efficace dans le développement économique en dehors de Pétrole, et entre ces organes Nous avons l'Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), qui par son expérience dans le domaine de le développement de l'investissement ont du rôle efficace dans les politiques économiques nationales d'aide à l'appui de l'activité des petites et moyennes entreprises.

**Les mots clés** : Appui, petites et moyennes entreprises, ANDI.

**تمهيد:**

يعتبر نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية ومصدر حيوي وأساسي لانعاش بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات بتوسيع وزيادة القدرات الانتاجية، وتحقيق التنوع الاقتصادي وخلق الثروات وتحقيق فرص العمل وبالتالي تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية كأساس للوصول للتنمية الاقتصادية المستدامة، لذا كان لابد على الدولة الجزائرية من تشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة السعي لتشجيعه ودعمه وبعث روح المنافسة فيه لأجل تنويع الاقتصاد الوطني بحيث كانت لها عدة محاولات لتنظيم وخلق التنافسية المقاولاتية ركزت في مجملها على مدى فعالية هيئات الدعم والمرافقة، وسوف نحاول في هذه الدراسة تحليل سياسة الدولة في دعم نشاط هذه المؤسسات من خلال دراسة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومدى مساهمتها في ذلك كشكل من أشكال ووسائل الدعم والتطوير، وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

للإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم الورقة البحثية الى المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- ✓ **المحور الثاني: سياسة دعم وكالة ANDI للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**المحور الأول: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومحاولة تقييمها.**

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب اختلاف اقتصاديات الدول وحسب عدة معايير ، لقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة، وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب المادة الرابعة من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كما يلي:

- تشغل من 01 الى 250 شخص.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن ايراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

- تستوفي معايير الاستقلالية.

وتناولت المادة الخامسة من ذات القانون تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون ايراداتها ما بين 100 و500 مليون دج، وعرفت المادة السادسة من نفس القانون أن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 10 و49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع ايراداتها السنوية 100 مليون دج.

- **برامج ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** لأجل ترقية والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بوضع برنامجين أساسين وهما:

1. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هو برنامج موجه للمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، مدته 06 سنوات، وضع حيز التنفيذ بداية من سنة 2006، ، رصدت له ميزانية تقدر ب 06 مليار دينار جزائري، تم عرضه وحظي بموافقة كل من مجلس الحكومة بتاريخ 10 ديسمبر 2003 ، ومجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس2004 ويعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها، لينعكس ذلك ايجابيا على المنتجات الوطنية ، والذي يسعى الى ما يلي:

– تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي والتنظيمي وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها؛

– تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الركن الثاني للإصلاحات الاقتصادية، وبالنظر إلى عددها الذي وصل إلى 420117 مؤسسة متوسطة وصغيرة سنة 2012، تشغل حوالي 1848117 عامل مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، و تساهم بأكثر من 47% في الناتج الداخلي الإجمالي.

– برامج التأهيل الموجودة وحتى المنفذة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لا تعنى بالمؤسسات التي تشغل أقل من 20 عامل، رغم أن هذه الأخيرة تشكل نسبة معتبرة من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ) محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتجسد محاور هذا البرنامج فيا يلي:

- الجانب القطاعي : من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل؛

- الجانب الاقليمي : من خلال توحيد المعايير والمقاييس للولايات ذات الأولوية، حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى 10 ولايات يرتكز فيها أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جانب المحيط: من خلال تحسين المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : من أجل تحسين تنافسيتها وجعلها في المستوى المطلوب.

ب) أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للبرنامج أهداف عامة وخاصة عدة نجملها فيما يلي:

- يهدف البرنامج الى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع، والتسويق وغيرها.
- التكيف مع التغيرات ومواكبة الوسائل والسياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة وتكاليف الانتاج وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.
- تشخيص وصياغة مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها؛
- متابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين ودعم وتطوير تنافسيتها.

ج) أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي في العموم، أربع أجهزة تم استحداثها بالتشاور مع جمعية أرباب العمل ومختلف الجمعيات المهنية، نوضحها فيما يلي:

- صندوق ضمان القروض؛
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د) إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهم الإجراءات التأهيلية للبرنامج في المراحل التالية:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل؛

- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة؛
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل؛
- منح المساعدات المالية، وتتمثل في الآتي: 100%من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دينار جزائري؛ 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية؛ 20%من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل ب 05 مليون دينار جزائري (استثمارات مادية وغير مادية)، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

- **برنامج ميدا MEDA:** هو برنامج يجسد التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل، يمتد على 05 سنوات (2002-2006) ورصدت له ميزانية تقدر ب62,9 مليون أورو (57مليون أورو مساهمة الاتحاد الأوروبي، 3,4 مليون أورو مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة)، يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين وأوروبيين، يتوفر على خمس وحدات جهوية :الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف،

أ) مهام البرنامج: وتتمثل مهامه الأساسية

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية؛
- إيجاد وتطوير وسائل تمويل جديدة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تغطية الضمانات المقدمة لصندوق ضمان القروض.

ب) اهدافه:

- يهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تقوية ودعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة؛
- القيام بعمليات ترمي إلى تطوير قدرات المسير بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق خصوصا مع ظهور وازدهار السوق الأورو متوسطي، وفي محيط الأعمال والممارسات التسييرية.

ج) مجالاته:

- التطور الاستراتيجي والتجارة والتسويق؛

- إدارة الأعمال والتنظيم وتسيير الموارد البشرية، المالية والمحاسبة؛
- مراقبة التسيير؛
- التحكم في التكاليف، التنظيم، الجودة، الصيانة، المؤونات والمخزون.(... الإنتاج).

**المحور الثاني: سياسة دعم وكالة (ANDI) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

**أولا: تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)**

هناك عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر ونذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها تضم مهام ووسائل باقي الهيئات، وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في اطار هيكل موحد.

1) **تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**: انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في ايطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وفي شكل شباك وحيد غير ممركز وموزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، التي قد تكون في شكل انشاء مؤسسات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات، وتتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين وتمكنهم من تنفيذ مشاريعهم وضمان متابعة وترقية الاستثمارات وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- الاستقبال وتمكين المستثمرين من تنفيذ استثماراتهم؛
- تسهيل إجراءات تكوين المشاريع الاستثمارية من خلال الشبابيك الموحدة اللامركزية؛
- تسيير آليات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تسيير الحافظة المالية والعقارية.

وتتشكل هذه الوكالة من شباك وحيد يضم ممثلي: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري CNRC، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان "الاشهار القانوني".

2) **مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

لعل من أبرز الأهداف للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين وذلك عن طريق:

أ) مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

ب) مرحلة الاستغلال:

وتكون لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

و تمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

**ثانيا: دراسة وصفية للمشاريع المدعمة من طرف (ANDI) في الجزائر:**

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدعم المالي من طرف **ANDI**، كما توضحه البيانات التالية للفترة ما بين (2002-2016) وهذا من خلال ما يلي:

أ) حسب المشاريع الاستثمارية المصرح بها:

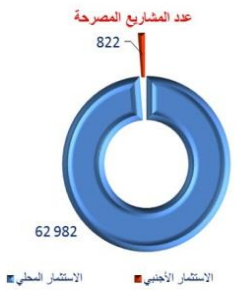

**المصدر: www.andi.dz بتاريخ 2017/09/28**

نلاحظ من خلال الأشكال الموضحة أعلاه أن نسب المشاريع المصرحة لدى الوكالة الخاصة بالاستثمار المحلي تفوق بكثير تلك الخاصة بالاستثمار الأجنبي من حيث عددها البالغ 62982 و822 على التوالي وحتى من حيث توفير مناصب شغل والمبالغ المالية المخصصة لها.

ب) حسب قطاع النشاط:

| الفرع الصناعي | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | منصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 1 316 | 2,06% | 222 790 | 1,74% | 53 445 | 4,69% |
| البناء | 11 389 | 17,85% | 1 310 896 | 10,24% | 246 138 | 21,62% |
| الصناعة | 11 256 | 17,64% | 7 411 469 | 57,90% | 466 382 | 40,97% |
| الصحة | 935 | 1,47% | 171 948 | 1,34% | 22 478 | 1,97% |
| النقل | 31 097 | 48,74% | 1 095 948 | 8,56% | 162 976 | 14,32% |
| السياحة | 1 018 | 1,60% | 974 396 | 7,61% | 62 069 | 5,45% |
| الخدمات | 6 786 | 10,64% | 1 169 895 | 9,14% | 116 476 | 10,23% |
| التجارة | 2 | 0,00% | 10 914 | 0,09% | 4 100 | 0,36% |
| الاتصالات | 5 | 0,01% | 432 578 | 3,38% | 4 348 | 0,38% |
| **المجموع** | **63 804** | **100%** | **12 800 834** | **100%** | **1 138 412** | **100%** |

**المصدر: www.andi.dz بتاريخ 2017/09/28**

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قطاع النقل يسيطر على عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال هذه الفترة بنسبة 48.74% وهذا نظرا لاهتمام المستثمرين في مجال النقل بهذا القطاع لأنه كان يعاني من النقص قبل هذه الفترة يليه قطاع البناء والاشغال العمومية والقطاع الصناعي

بنسب 11.85% و11.64% على التوالي، ثم باقي القطاعات ( خدمات، زراعة، سياحة، اتصالات، تجارة) على التوالي، أما فيما يخص القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها نجد ان57% من المبالغ الاستثمارية المنجزة هي في قطاع الصناعة إذن هناك هيمنة لهذا القطاع يليه قطاع الأشغال العمومية والبناء والسكن بنسبة 10% وقطاع الخدمات بنسبة9%. يليه قطاع البناء بنسبة 21% ثم قطاع النقل بنسبة 14%.

وبحسب عدد مناصب العمل فنجد أن قطاع الصناعة يستحوذ على النسبة الأكبر من عدد مناصب العمل المستحدثة بنسبة 41%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ومن ثم قطاع النقل وباقي القطاعات.

ج) حسب نوع الاستثمار:

| نوع الاستثمار | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| انشاء | 36 739 | 57,58% | 6 833 051 | 53,38% | 629 222 | 55,27% |
| توسيع | 25 875 | 40,55% | 5 109 101 | 39,91% | 483 698 | 42,49% |
| اعادة هيكلة | 3 | 0,00% | 479 | 0,00% | 92 | 0,01% |
| اعادة تأهيل | 1 020 | 1,60% | 299 003 | 2,34% | 12 343 | 1,08% |
| اعادة تأهيل - توسيع | 167 | 0,26% | 559 200 | 4,37% | 13 057 | 1,15% |
| المجموع | 63 804 | 100% | 12 800 834 | 100% | 1 138 412 | 100% |

**المصدر: www.andi.dz بتاريخ 2017/09/28**

حسب ما هو موضح في الجدول اعلاه فان ما يميز الوكالة أنها تدعم المستثمرين الذين يقومون بإنشاء مؤسسات جديدة والتي تخصص لها أكبر حصة مالية تقدر ب6833051 دج ونجد أنها قد حققت نسب معتبرة في توفير مناصب شغل حوالي 629222 منصب عمل، وبعدها دعم المشاريع التوسعية في المرتبة الثانية و اعادة هيكلة المؤسسات القائمة وتأهيلها للمستثمرين في الأخير.

د) حسب القطاع القانوني:

| الحالة القانونية | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | منصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخاص | 62 520 | 97,99% | 7 290 151 | 56,95% | 963 922 | 84,67% |
| العمومي | 1 177 | 1,84% | 4 319 545 | 33,74% | 126 036 | 11,07% |
| المختلط | 107 | 0,17% | 1 191 137 | 9,31% | 48 454 | 4,26% |
| المجموع | 63 804 | 100% | 12 800 834 | 100% | 1 138 412 | 100% |

**المصدر: www.andi.dz بتاريخ 2017/09/28**

حسب المعطيات الموضحة في الجدول نجد أن القطاع الخاص أي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بتشجيع ودعم كبير من طرف الوكالة لأن عدد المشاريع فيه أكثر من القطاع العمومي والمختلط، وممول بمبلغ مالي قدره 7290151 دج مقابل 4319545 دج للقطاع

الخاص وبنسبة تقدر ب97.99% للقطاع الخاص و33.74% للقطاع العام، وأيضا من حيث مناصب الشغل بحيث يوفر القطاع الخاص ما قدره 963922 منصب عمل.

**الخاتمة:**

نخلص في الأخير إلى التأكيد على مدى أهمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حيث تعمل على توفير احتياجات السوق المحلية الى جانب التصدير للخارج وتوفير فرص عمل، ومدى أهمية الهيئات المدعمة لها في النهوض بها وترقيتها وخلق المنافسة فيها لأجل تشجيعها عن طريق الدعم المالي والتوجيه والمتابعة، ومدى مساهمة الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في انشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ماليا ومتابعتها وتوفير هذه الأخيرة لفرص عمل، وبالتالي لابد على الدولة اعطاء المزيد من الأهمية لهذا القطاع الاستراتيجي في الجزائر.

**المراجع:**


1. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة "دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة أعمال، السنة الجامعية 2011-2012، ص 50.
2. Habib BENBAYER, Enterprise en Algérie "les circuits de financement des petites et moyennes entreprises en Algérie", mémoire de magistère , université d' Oran ,faculté des sciences économiques ,des sciences de gestion et de sciences commerciales ,année universitaire 2007-2008, p36.
3. عبد الرحمان بوطية وهشام مكي، التحليل المتعدد الأبعاد لتطبيقات المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط في تحقيق التنمية المستدامة :دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول :دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات، يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 04.
4. عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2006-2007، ص 141.
5. الأمر 03-01، الجريدة الرسمية، العدد 47، 4 اوت 2001، ص 04.
6. بريبش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، سنة 2001، ص08.
7. فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص 197.
8. www.andi.dz ، تاريخ الاطلاع 2017/09/27.